المقياس : مدخل للاقتصاد المحور السابع: النقود

.....

النقود في شكلها الحالي لم تنشأ دفعة واحدة، بل هي نتيجة لمسيرة تاريخية طويلة امتدت من الانتاج السلعي الذاتي، أي بقصد الاشباع المباشر لحاجة الانسان الى مرحلة الانتاج بقصد المبادلة، وأخذت النقود أهميتها تبعا لانتقاله من عصر الى آخر حيث كان من الطبيعي أن تختلف أشكال النقود باختلاف مراحل التطور الاقتصادي فاستخدمت الحيوانات والجلود والحبوب والقماش والمعادن والأوراق وغيرها كأنواع من النقود.

هناك ثلاث مراحل مر بها المجتمع البشري انطلاقا من معيار التبادل الاقتصادي بين الأفراد والمجتمعات الاقتصادية:

الاقتصاد النقدي ⇐ المقايضة ⇐ الاكتفاء الذاتي

أولا: الاكتفاء الذاتي (المرحلة المبكرة)

في هذه المرحلة المبكرة يمكن التركيز على ثلاثة خصائص رئيسية:

تنتج الجماعة كل ما تحتاجه من سلع وخدمات في كافة المجالات.

مجتمعات بدائية صغيرة معزولة ومتباعدة.

أفراد المجتمع يستهلكون ما ينتجون ولا حاجة للتبادل .

وما يلاحظ في هذه المرحلة وجود العديد من الصعوبات التي واجهها أفراد هذه المجتمعات من أهمها انخفاض جودة المنتجات وعدم امكانية تحسن مستوى المعيشة نظرا لأن كل جماعة تنتج ما تحتاجه وعدم الاعتماد على مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الجماعات والقبائل. الأمر الذي ساهم في عملية الانتقال التدريجية من مرحلة الانتاج لإشباع الحاجات الذاتية الى مرحلة الانتاج الجماعي أي اشباع حاجات الجماعة وهو ما يعتبر اللبنة الأولى لبداية ظهور نظام المبادلة، وقد تمثل ذلك في بادئ الأمر بنظام المقايضة.

ثانيا: المقايضة

1 . ماهية المقايضة:

تعريف المقايضة :هو تبادل السلع بين الأفراد بصورة مباشرة وبدون استخدام النقود وذلك كاستجابة للتطور في انتاج الإنسان و التخصص وتقسيم العمل وذلك لاستيعاب الكميات الإضافية من الإنتاج التي ظهرت بسبب التخصص وتقسيم العمل.

ان الفائض من السلع التي ينتجها الفرد يستطيع أن يبادلها بسلع أخرى منتجة من قبل أفراد آخرين، وقد ترتب على هذا النظام الذي اتخذ شكل التبادل البسيط (سلعة مقابل سلعة) تزامن عمليتي البيع والشراء، فالذي يبيع سلعة معينة فائضة عن حاجته يشتري مقابله سلعة أخرى في الوقت نفسه مما يعني عدم وجود فاصل زمني بين العمليتين. وعليه لم يكن هناك تمييز واضح بين البائع والمشتري أو بين المنتج والمستهلك، فعندما تجرى عملية مقايضة بين السلعة (X) والسلعة (Y) فان مالك السلعة(X) يحمل صفتي البائع والمشتري في آن واحد.

استجاب نظام المقايضة لمتطلبات مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمعات البشرية حيث كانت السلع المعدة للتبادل محدودة نسبيا، لكن مع زيادة التخصص في الانتاج وتقسيم العمل بين الأفراد و ما تمخض عنه من زيادة في كميات السلع وتباين أنواعها أصبح نظام المقايضة عاجزا و غير مجد عمليا وغير كاف لتسهيل عملية الحصول على السلع والخدمات المختلفة نظرا لصعوبات عديدة التي يثيرها هذا النظام وهذا ما أدى بهذه المجتمعات الى التوصل الى أشكال أفضل.

2 ـ صعوبات المقايضة تتمثل صعوبات المقايضة في العناصر التالية:

أ ـ صعوبة التوافق بين رغبات المتعاملين: وهذا يعني صعوبة اهتداء من يريد مبادلة سلعة بأخرى الى من يريد مبادلة السلعة الأخرى بالأولى، إذا لا يكف لإتمام عملية المبادلة وجود الطرف الأول الراغب في مبادلة سلعته (X) بسلعة الطرف الثاني (Y) بل يجب أن يكون الطرف الثاني لديه الرغبة في مبادلة سلعته بسلعة الطرف الأول.

ب ـ عدم الاتفاق على نسب التبادل بين السلع: هذا يعني أنه سوف يحدث خلاف حول كيفية تقييم السلع، أي صعوبة وجود معيار مبادلة السلع بعضها ببعض. فأي كمية من السلعة (X) تتبادل مع السلعة (Y) ويصبح الأمر معقدا في حالة وجود عدد كبير جدا من السلع والخدمات كما هو اليوم وهذا نظرا لغياب المقياس الحقيقي لقيمة السلع والخدمات التي تتداول في السوق.

جـ ـ صعوبة التخزين: أي لا يستطيع الفرد الاحتفاظ بثروته أو القوة الشرائية المتمثلة في السلعة نفسا التي بحوزته وذلك راجع الى ما يترتب على عملية التخزين من التكاليف والاعباء وكذلك ما قد يمس السلعة من تلف وتغير قيمتها مستقبلا.

د ـ عدم قابلية بعض السلع للتجزئة: هنا الأمر يزداد تعقيدا عندما تكون السلع الداخلة في التبادل غير قابلة لانقسام الى وحدات صغيرة أي لا يمكن تجزئتها مثل الحيوانات، وهنا سيواجه الفرد صعوبة في العثور على سلعة أو مجموعة من السلع المساوية من حيث القيمة لقيمة سلعته.

ثالثا : الاقتصاد النقدي

أدت صعوبات المقايضة المشار إليها الى ارتباك في حركة المعاملات وتقليص حجم المبادلات، مما استوجب ايجاد وسيلة تؤدي الى تجاوز هذه الصعوبات والفصل بين عمليتي البيع والشراء، وقد أشار التاريخ الى استخدام أكثر من سلعة أو نقدا كوسيط للتبادل.

1 ـ السلع النقدية:

بشكل يمكن القول أن السلع التي استخدمت كوسيط لتسهيل عملية التبادل وتقدير قيم الأشياء كانت تتسم بشيوع استعمالها وتحظى بالقبول العام من قبل عموم أفراد المجتمع (استخدم العرب التمور، استخدم المصريون القمح، استخدم الصينيين الحرير، استخدمت الهند التوابل، استخدم الملح من قبل العديد من الدول.....)، ويمكن الاشارة الى:

1ـ يختار كل مجتمع سلعة معينة لتقوم بوظيفة وسيط للتبادل بينهم.

2 ـ لكي تقوم السلعة المختارة بهذه الوظيفة من الضروري أن تتمتع بمميزات معينة:

أ - ذات استهلاك عام وهو ما يؤمن حتما قبولها في المعاملات.

ب ـ يجب أن تكون غير قابلة للتلف وأن الاحتفاظ بها ونقلها أمرا سهلا.

3 ـ ان استخدام السلعة النقدية خفف كثيرا من مساوئ نظام المقايضة:

أ - فمن ناحية أولى لم يعد من الضروري أن يتحقق توافق مزدوج بين رغبات المتعاملين نتيجة الفصل بين عمليتي البيع والشراء.

ب- من ناحية ثانية عندما يعم استعمال سلعة معينة للقيام بالوظيفة النقدية في أي مجتمع سيعتاد المتعاملون على تقييم السلع المطلوبة والمعروضة بواسطة تلك السلعة المختارة، وهكذا تبدو السلعة المختارة كقاسم مشترك يمكن بواسطته بناء سلم عام للقيم (تحديد مكانة أية سلعة بالنسبة للسلع الأخرى)

2 . المعادن الثمينة:

مع تطور حاجات المجتمعات أصبحت بحاجة إلى وسيلة تلبي متطلبات التبادل باستخدام أنواع جديدة من النقود السلعية تمثلت أولا بالمعادن الغير ثمينة كالنحاس والبرونز عندما كانت حجم المبادلات التجارية صغير نوعا ما، ولكن مع التوسع في المبادلات داخليا وخارجيا أخذت المعادن النفية (خاصة الذهب والفضة) تفرض نفسها تدريجيا كأدوات نقدية وهذا راجع بالأساس الى تميزها بحسنات أكيدة (حقيقية بالنسبة لبقية السلع)، حيث:

1 . المعادن الثمينة تمثل سلعا يرغب جل البشر في اقتنائها في جميع دول العالم وفي جميع الأزمنة؛

2 . المعادن الثمينة خاصة الذهب والفضة من المعادن النادرة ولا يمكن صناعتها واستخراجها من جوف الأرض يطلب تكاليف عالية، مما يساهم في ارتفاع قيمتها يجعلها قادرة على شراء كمية أكبر بوحدات صغيرة؛

3 . المعادن الثمينة لا تتغير ولا تفسد كما أنها غير قابلة للصدأ مما يجعلها مناسبة تماما كأداة لتسديد الديون لكونها تضل هي تقريبا على مر الزمن؛

4 . المعادن الثمينة تنعم بثبات النوعية فسبيكتان من الذهب لهما نفس الخصائص فان كان لهما نفس الوزن فستكون لهما حتما نفس القيمة.

5 . المعادن الثمينة يمكن تقسيمها ماديا واقتصاديا (الذهب والماس مثلا).

❖ **تطور المعادن الثمينة في أداء وظيفتها النقدية**

1 . من النقود الموزونة الى النقود المعدودة: عندما استخدمت المعادن الثمينة كوسيط للتبادل كسبائك وقضبان كان في الاول كان من الضروري أن يحدد وزنها للتعرف على قيمتها وعليه كان الميزان حاضرا عند ابرام أية صفقة ثم تطور الامر إلى وضع دمغة على السبائك تثبت وزنها وغالبا ما كانت تلك الدمغات تصدر من جانب تجار أو مصرفيين لديهم ثقة عام الجمهور.

2 . من السبيكة الى القطعة : عرفت النقود تطورا في مظهرها المادي فتخلت من شكل السبيكة أو سلعة الزينة لتأخذ شكلا خاصا يتناسب مع استعمالها في المبادلات. اذ وقع الاختيار أولا على الشكل البيضوي ثم شكل القرص الذي يتميز بسهولة التكديس وتجانس الوحدات حتى في حالات التلف.

3 . من النقود الاختيارية والخاصة الى النقود الالزامية والعامة: ان استخدام النقود في المبادلات كان لفترة طويلة جدا خارج اوامر السلطة الحاكمة، حيث كان التجار والصيارفة الذين ينعمون بثقة الناس هم الذين وضعوا الدمغات الاولى على القطع المعدنية واستخدامها في المبادلات بمحض ارادة الافراد، ثم تدخلت السلطات العامة فيما بعد وأقرت رسميا هذا الواقع. وقد اتخذ تدخل الدولة مظهران: من ناحية أصبحت الدولة هي التي تضع دمغات على القطع لإثبات وزنها وعليه حصلت النقود على تكريس رسمي، ومن ناحية أخرى ومنذ اللحظة التي أصبحت الدولة ضامنة لوزن وقيمة القطع النقدية لم يعد بإمكانها السماح للأفراد بفرضها في المعاملات فمنحت النقود التي تقوم بضربها السعر الرسمي.

❖ **قانون جريشام..... كيف تطرد العملة الرديئة نظيرتها الجيدة من السوق؟**

كلما كانت قيمة المحتوى المعدني في العملة يفوق قيمتها التبادلية أدى ذلك إلى اختفائها من التداول لكن ارتفاع القيمة السوقية للذهب عن قيمته القانونية كعملة يدفع الأفراد إلى استبدال النقود الفضية التي يجوز لهم الحصول على نقود ذهبية للاحتفاظ بها أي صب النقود الذهبية وبيعها في صورة سبائك لتحقيق مكاسب لهم وبالتالي يزداد استخدام الوحدات النقدية الفضية في عمليات البيع والشراء وتحقيق الوحدات الذهبية ولكن يجب ملاحظة أن **قانون جريشام** لا يظهر عند استخدام النقود الورقية.

3 ـ النقود الورقية:

نظر للمخاطر التي تعرض لها التجار من حمل كميات كبيرة من المعادن النفيسة تم اللجوء الى ايداع هذه النقود المعدنية لدى الصيارفة وغيرهم مقابل سند يعطي لصاحبه الوديعة، اذا:" **النقود الورقية تصنع عادة من الورق وهي عبارة عن شهادات وايصالات ايداع قابلة للتداول وتعادل مقدارها مقدار ما تحتويه من المعدن النفيس وتنوب في التداول عن النقود المعدنية " .** ولقد مر هذا النوع من النقود بثلاثة مراحل أساسية:

1 ـ مرحلة النقود النائبة: هي عبارة عن شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية الذهب أو الفضة مودعة سواء في شكل نقود أو سبائك، وتمتاز بتداولها دون انتقال الذهب والفضة من الخزانة، اضافة الى سهولة حملها وعدم تعرضها للتآكل والسرقة.

2 ـ مرحلة النقود الورقية الوثيقة : يطلق عليها أيضا اسم البنكنوت، وتحمل تعهدا بالدفع عند الطلب وترتبط ارتباطا وثيقا بالرصيد الذهبي.

3 ـ النقود الورقية الالزامية: هي التي تصدرها الحكومة عن طريق البنك المركزي ولا يترتب على الجهة المصدرة صرف قيمتها النقدية ذهبا. وهي تعتبر بالنسبة لحائزها قوة شرائية ولها قوة ابراء غير محدودة.

مفهوم النقود

تعريف النقود: " هي أداة تحظى بالإلزام القانوني والقبول العام للسداد مقابل السلع والخدمات وتسوية الديون في مجتمع معين".

" النقود هي كل ما تفعله النقود "

خصائص النقود:

- دوام البقاء حيث توجد فترة زمنية فاصلة بين استلام النقود واستخدامها في المستقبل.
- التجانس أي كل وحدة نقدية تتساوى مع مثيلاتها في القوة الشرائية والابراء؛
- قابلية الانقسام الى أجزاء صغيرة دون تكاليف أو نقصان في قيمتها؛
- سهولة الحمل وملائمة في الحجم والوزن؛
- ألا تتسم بالوفرة مقارنة بالسلع والخدمات المعروضة للحفاظ على قوتها الشرائية؛
- تتمتع بالطلب العام وتكون ذات منفعة لجميع أفراد المجتمع.

وظائف النقود:

- **مقياس للقيمة:** ينسب الى وحدة النقود قيم جميع الأشياء محل التداول؛
- **وحدة للتحاسب:** قياس الثروة والدخل والأصول؛
- **وسيط للتبادل:** يتمتع بالقبول العام لدى جميع الأفراد؛
- **مستودع للقيمة:** نقل القوة الشرائية للمستقبل.